الاتحاد الأوروبي دعا لاحترام اتفاق جنيف وألمانيا تفتح النار على الطرفين

الأزمة الأوكرانية تراوح مكانها: اتهامات متبادلة وواشنطن تتنصر لكييف ضد موسكو

ارسيني ياتسنيوك وجو بايدن عقب لقائهما أمس في كييف

عواصم - «وكالات»: قال جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي أثناء زيارة إلى كييف إن «الوقت ضيق» أمام روسيا لإحراز تقدم إزاء ما التزمت به في جنيف الأسبوع الماضي للمساعدة في نزع فتيل الأزمة في أوكرانيا.

ودعا موسكو إلى سحب قواتها على الحدود مع أوكرانيا، والتوقف عن الكلام، والبدء في العمل لتسليم المتشددين الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا.

وقال بايدن في مؤتمر صحفي إن المزيد من الإجراءات الإستفزازية سيزيد من عزلة روسيا وسيكون لهذا المزيد من العواقب.

وكان بايدن، قد أكد لقادة الحكومة الانتقالية في كييف وفوف الولايات المتحدة معهم في مواجهة ما وصفه بـ«تهديدات مذلة».

واعتبر بايدن - خلال لقائه مع مسؤولين أوكرانيين - الانتخابات الرئاسية المرتقبة الشهر المقبل الأكثر أهمية في تاريخ أوكرانيا.

لكن نائب الرئيس الأمريكي شدد على ضرورة أن يعمل القادة الجدد في أوكرانيا على «محاربة سرطان الفساد» داخل المؤسسات الحكومية.

وتشهد أوكرانيا حالة اضطراب منذ شهر نوفمبر مع بدء احتجاجات أسفرت بعد عدة أشهر عن الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش.

وتم بالأمس تشييع جنازة ثلاثة أشخاص قتلوا في إطلاق نار الأحد في هجوم على نقطة تفتيش كان يقيمها محتجون موالون لروسيا قرب بلدة سلوفيانسك، شرقي أوكرانيا.

ولا تزال ظروف مقتلهم غير معروفة.

ويقول الموالون لروسيا إن الثلاثة قتلوا على يد قوميين أوكرانيين، أما كييف فوصفت العملية بأنها «استفزاز» دبرته قوات روسية خاصة.

وكانت موسكو قد أعلنت موافقتها على انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بعد استفتاء مثير للجدل أجرته سلطات القرم المحلية الشهر الماضي.

ويتهم وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، السلطات الأوكرانية بانتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بتسوية الأزمة الأوكرانية.

وقال إن حكومة كييف، التي لا تعترف بها موسكو، لم تتحرك لنزع سلاح المجموعات غير القانونية، ومنها التيار القومي الأوكراني.

وردت السلطات في كييف بأنها تفاجأت بتصريحات لافروف، واتهمت روسيا بالوقوف وراء الاضطرابات.

وبالأمس قال رئيس وزراء أوكرانيا ارسيني ياتسنيوك إن قوات روسية خاصة تقوم بعمليات في شرق أوكرانيا بغية تقويض الانتخابات الرئاسية المقررة في 25 مايو وطالب موسكو بسحب هذه القوات.

وبعد مؤتمر صحافي مع جو بايدن عقب لقائهما أمس في كييف، قال ياتسنيوك: «كل ما يحدث الآن في الشرق والذي تدعمه روسيا يهدف إلى تخريب الانتخابات الرئاسية».

وأضاف «نطالب بأن يستدعي جيراننا الروس قواتهم الخاصة على الفور وأن يستدعوا الجيش من القرم وطي هذه الصفحة المخزية التي استولت خلالها القوات الروسية على أراض أوكرانية».

وقدم ياتسنيوك الشكر للولايات المتحدة لتأييدها بلاده وعرضها المساعدة خلال زيارة بايدن وإبداء استعدادها تأمين العملية الانتخابية ومحاربة ما وصفه بايدن بأنه «سرطان» من الفساد المتوطن في أوكرانيا.

وقال ياتسنيوك «تتفهم الحكومة الأوكرانية أن الاموال لا تعطى إلا لهذه الدول التي تحارب الفساد بالفعل.

وأضاف «من بين المهام الرئيسية لحكومتي وللرئيس الجديد مكافحة الفساد والانتصار عليه».

ومضى ياتسنيوك يقول إنه سيرحب «باقصى قدر ممكن» من التعاون مع الولايات المتحدة ومع شركات الدول الأعضاء بالاتحاد الاوروبي في قطاع الطاقة مما سيساعد بلاده على الحد من اعتمادها على الغاز الروسي.

من جانبه دعا الاتحاد الاوروبي امس كلا من روسيا واوكرانيا والولايات المتحدة الى احترام شروط واحكام اتفاق «جنيف» الذي تم توقيعه الاسبوع الماضي من اجل التوصل الى حل سياسي للازمة الاوكرانية.

وشدد مايكل مان المتحدث باسم الممثلة العليا للسياسة الخارجية والامنية بالاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون خلال مؤتمر صحافي على ضرورة ان يظهر جميع الاطراف «حسن النية» داعيا الجميع الى تنفيذ ما جاء في الاتفاق. وفيما يتعلق بزيادة العقوبات المفروضة على روسيا اوضح المتحدث ان عملية توسيع العقوبات على موسكو لا تزال جارية وان هذه العملية «تعتمد على ما سيحدث في الاراضي الاوكرانية».

بالمقابل ناشدت الحكومة الالمانية امس روسيا واوكرانيا بتطبيق بنود «اتفاقية جنيف» معتبرة ان الطرفين لم يقوما بفعل ما يكفي من اجل التوصل لحلول سياسية للازمة التي دخلت شهرها الرابع.

بايدن: الوقت ضيق أمام روسيا لإحراز تقدم إزاء نزع فتيل النزاع

مدفيديف: مستعدون لمواجهة العقوبات الغربية... وسننتصر

اعلن رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف اليوم ان بلاده مستعدة لمواجهة مجموعة جديدة من العقوبات الغربية بسبب ازمة أوكرانيا.

وصرح مدفيديف في كلمة القاها امام البرلمان ونقلها التلفزيون «انا متأكد من اننا قادرون على الحد من تبعاتها» مضيفا «انه طريق لا يفضي الى مكان لكن ان قرر بعض شركائنا الغربيين سلوكها رغم كل شيء، فلن يكون امامنا من خيار سوى ان نواجه «الوضع» بقوانا الخاصة وسننتصر».

تايلند: الأحزاب السياسية تبحث تحديد موعد الانتخابات التشريعية الجديدة

اجتمعت الاحزاب السياسية التايلاندية امس للبحث في الموعد الجديد للانتخابات بعد اشهر من التظاهرات الدامية للمطالبة برحيل رئيسة الوزراء بنغلاك شيناوترا.

ومنذ حل البرلمان في ديسمبر تتولى الحكومة تصريف الاعمال فقط. كما الغت المحكمة الدستورية في تايلاند الانتخابات التشريعية التي جرت في الثاني من فبراير تحت ضغط المتظاهرين الذين يتهمون بنغلاك بانها دمية بيد شقيقها تاكسين شيناوترا. ويبقى رئيس الوزراء السابق الذي اطاحه انقلاب في 2006، رغم منفاه سبب الانقسامات العميقة في البلاد التي تشهد ازمات سياسية متعاقبة حملت انصاره وخصومه على النزول الى الشارع.

والازمة الحالية التي تخللتها اعتداءات بالقنابل وحوادث اطلاق نار اسفرت عن سقوط 25 قتيلا منذ الخريف.

ودعت اللجنة الانتخابية امس الى اجتماع للبحث في الموعد الجديد للانتخابات، وسيشارك فيها الحزب الديموقراطي ابرز حزب معارض الذي قاطع الانتخابات السابقة. لكن عشية الاجتماع دان حزب بوا تاي الحاكم «مؤامرة» لتقويض الانتخابات التشريعية الجديدة.

واكد في بيان ان بعض المجموعات والاحزاب السياسية «لا ترغب بالديموقراطية» وتحاول ايجاد فراغ سياسي لتعيين قادتها. ووفقا للدستور يجب تنظيم انتخابات جديدة بعد 45 الى 60 يوما من الغاء المحكمة الدستورية لنتائج الاقتراع السابق في 27 مارس.

لكن بنغلاك التي فازت بالانتخابات في 2011 قد تتم اقالتها خلال الاسابيع المقبلة بسبب اجراءين. فقد اتهمت امام المحكمة الدستورية بنقل مسؤول كبير الى منصب اخر بشكل غير مناسب ومن قبل لجنة مكافحة الفساد بالاهمال في اطار برنامج مثير للجدل لمساعدة مزارعي الارز.

لكن انصارها يرون في ذلك محاولات القضاء في تدبير انقلاب اذا ان القضاء اطاح بحكومتين موالتين لتاكسين في 2008. وهددت حركة القمصان الحمر الموالية للحكومة بالنزول الى الشارع للدفاع عنه.

ويتهم المتظاهرون المناهضون للحكومة الذين يريدون استبدالها بـ«مجلس للشعب» غير منتخب، مجموعة شيناوترا بالفساد المعمم.

واكدت المعارضة ان انتخابات في غياب اصلاحات مسبقا ليست حلا للازمة.

لكن زعيم الديموقراطيين ابهيسيت فيجاجيفا لمح الى انه يمكن التوصل الى تسوية واصفا الاجتماع بـ«الوقت الانسب لنضع جانبا اراء حزبنا ونضع مصلحة البلاد اولا».

الآمال تضاءلت بعد أسابيع من اختفاء الطائرة الغامض

لغز «الماليزية» المفقودة: «بلوفين 21» تواصل مهمتها ... والإعصار يعلق عمليات البحث الجوي

الغواصة بلوفين21 في طريقها الى عمق المحيط لاستكمال مهمتها

بيرث - «وكالات»: قالت السلطات الأسترالية لرويترز إن غواصة استشعار أمريكية غير مأهولة ستواصل البحث في قاع المحيط الهندي عن أي أثر لطائرة الركاب الماليزية المفقودة بعد أن تنهي عملية البحث المحددة التي تقوم بها الآن.

وكان إعصار استوائي يتجه جنوبا فوق المحيط الهندي قد تسبب في تعليق عمليات البحث الجوي عن الطائرة امس بينما تقترب الغواصة من إتمام مهمتها الحالية دون ان ترصد اي حطام.

وتتعرض السلطات لضغوط حتى تحدد خطوتها التالية مع اقتراب مركبة الغوص غير المأهولة بلوفين-21 التابعة للبحرية الامريكية من إنهاء اول مسح لها لمنطقة نائية من قاع المحيط يرجح ان تكون سقطت فيها طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية التي اختفت في الرحلة إم.اتش370 من كوالالمبور إلى بكين في الثامن من مارس وعلى متنها 239 شخصا.

ومن المنتظر ان تنتهي اليوم الاربعاء مهمة بحث محددة تقوم بها بلوفين 21 في منطقة من قاع المحيط مساحتها عشرة كيلومترات مربعة حيث تم رصد اشارة يعتقد انها صادرة من الصندوق الاسود للطائرة. ولم تعثر الغواصة على اي حطام.

وقال مركز التنسيق المشترك لعمليات البحث لرويترز في رسالة الكترونية «انتهت بلوفين 21 الان من اكثر من 80 في المئة من منطقة البحث المحددة تحت الماء وهناك في الخطة المزيد من المهام.

«البحث سيستمر. نتشاور الان عن كثب مع شركائنا الدوليين بشان الطريقة المثلى لعمل هذا في المستقبل.» وبينما كانت بلوفين 21 تقوم برحلتها العاشرة على عمق يزيد على 4.5 كيلومتر من سطح المحيط وعلى بعد نحو 2000 كيلومتر شمال شرقي ميناء بيرث الاسترالي تسبب الاعصار الاستوائي المتجه جنوبا فوق المحيط الهندي في تعليق عمليات البحث الجوي.

وقال مركز التنسيق في بيان «تقرر ان الاحوال الجوية الحالية تسببت في امواج عاتية وضعف الرؤية بما يجعل اي انشطة للبحث الجوي غير فعالة ومن المحتمل ان تكون محفوفة بمخاطر.»

واضاف المركز ان السفن المشاركة في اعمال البحث يوم الثلاثاء في منطقة على بعد 1600 كيلومتر شمال غربي مدينة بيرث الاسترالية ستواصل انشطتها المقررة.

وقال الكومانذر وليام جيه ماركس الضابط المسؤول عن الشؤون العامة في الاسطول السابع الامريكي لرويترز يوم الثلاثاء «لن يحدث تغيير في مهمتنا وهي القيام بطلعات جوية لمدة تسع ساعات كل يوم».

قتلت الثاني أمس بعد يوم من صرع زميله

الصومال: «الشباب» تصعد من استهدافها لنواب البرلمان

سيارة نائب صومالي اغتالته حركة الشباب أمس الأول

قتل متمردون اسلاميون بالرصاص نائبا في البرلمان الصومالي امس بعد يوم من قتل زميل له بنسف سيارته وتوعدوا بمواصلة قتل السياسيين وتقويض جهود إعادة الأمن الى البلاد.

وقالت حركة الشباب التي تربطها صلات بتنظيم القاعدة لرويترز إنها تريد ان تبعث برسالة إلى الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود المدعوم من الغرب الذي ترأس امس الجلسة الختامية لمؤتمر استمر ثلاثة ايام لبحث سبل تحسين الأمن في العاصمة الصومالية. وقال الشيخ عبد العزيز ابو مصعب المتحدث باسم العمليات العسكرية في حركة الشباب لرويترز «هنا يثبت انه ليس بوسعهم أن يفعلوا شيئا للامن ولن يفعلوا. المزيد من عمليات القتل الخطيرة في الطريق.» ويعيش الصومال حربا اهلية وحالة من الفوضى منذ أكثر من عشرين عاما تفجرت بعد الاطاحة بالرئيس سياد بري عام 1991 واشتدت الاضطرابات لزعزعة استقرار المنطقة.

وتخشى دول غربية أن يسقط الصومال في براثن الفوضى وأن يكون قاعدة ينطلق منها التشدد الاسلامي. وقال النائب الصومالي ظاهر أمين جيسو إن زميله عضو البرلمان عبد العزيز مرسال قتل أمام منزله في حي المدينة بمقديشو.

وقال جيسو أن رجالا أطلقوا عليه عدة رصاصات من مسدساتهم في الصدر والرأس فأردوه قتيلا.

وقال رئيس الوزراء الصومالي عبد الولي شيخ أحمد إن العنف لن يمنع حكومته من إقرار السلام.

وأضاف أن اللجوء إلى الارهاب لن يؤدي إلا إلى توحيد حكومته وتقوية عزيمتها. وقالت حركة الشباب إنها فجرت قنبلة الاثنين لمعاقبة نواب البرلمان على الموافقة على نشر قوات أجنبية في الصومال وتوعدت بشن المزيد من الهجمات.

وقالت رويترز إن الهجوم يأتي لمعاقبة النواب الصوماليين على قبول «غزو المسيحيين للصومال» في إشارة إلى الدعم الذي تحصل عليه مقديشو من حكومات غربية ودول في الإتحاد الأفريقي أرسلت قواتها لقتال المتمردين.

وطردت حركة الشباب من العاصمة الصومالية عام 2011 لكنها تشن حملة تفجيرات منذ ذلك الحين في إطار سعيها للإطاحة بالحكومة الصومالية وفرض تفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية.

وأعلنت الحركة مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع العام الماضي على مركز تجاري في نيروبي عاصمة كينيا مما أدى الى مقتل 67 شخصا على الاقل.

بعد أن رفض المجلس الأعلى للانتخابات طلبها بإعادة الاقتراع فيها

تركيا: المعارضة تنقل الصراع حول أنقرة إلى المحكمة الدستورية

انقرة «وكالات» - طلب مرشح حزب المعارضة الرئيسي في تركيا من المحكمة الدستورية إصدار حكم لإعادة الانتخابات البلدية في العاصمة انقرة حيث خسر امام حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان.

ويقول حزب الشعب الجمهوري العلماني إن انتخابات انقرة التي جرت الشهر الماضي وشهدت منافسة شديدة شابها تزوير بما في ذلك مشكلات في فرز الأصوات وهي اتهامات نفاها بالفعل المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا.

وحقق حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية فوزا ساحقا في الانتخابات المحلية على الصعيد الوطني على الرغم من أسابيع الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الصيف الماضي وفضيحة فساد كبيرة لاحقت اردوغان والدائرة المقربة منه منذ أواخر العام الماضي.

وكان حزب الشعب الجمهوري يأمل في انتزاع السيطرة على اسطنبول وانقرة في الانتخابات التي تحولت إلى استفتاء بحكم الواقع على حكم اردوغان المستمر منذ 11 عاما. ولم يحقق حزب الشعب الجمهوري الفوز في اي من المدينتين لكن منصور يافاس مرشح الحزب في انقرة بعث تغريدة على موقع تويتر في ساعة متأخرة الإثنين قال فيها إنه نقل المعركة إلى المحكمة الدستورية. وقال يافاس «اليوم ناشدت المحكمة الدستورية باستخدام حقي الشخصي. من الآن فصاعدا الامر متروك للمحكمة الدستورية لتعكس بدقة إرادة سكان أنقرة.»

ومع ذلك لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المحكمة الدستورية تملك سلطة إلغاء قرار المجلس الاعلى للانتخابات. ويقول مسؤولون حكوميون إن المحكمة لا تملك ذلك ولم يتضح متى ستتخذ المحكمة قرارا بشأن قبول الدعوى.

الجيش يختبر بنجاح صاروخاً بالستياً قادراً على حمل رؤوس نووية

باكستان: 9 قتلي في سلسلة هجمات متفرقة

جانب من تفجير سابق في باكستان

بيشاور - «وكالات»: قالت الشرطة الباكستانية إن تسعة اشخاص منهم رجال شرطة قتلوا امس واصيب عشرات آخرون في حادثين منفصلين احدهما انفجار قنبلة والآخر هجمات بالأسلحة في منطقة شمال غرب باكستان المضطربة وذلك بعد اسبوع من رفض حركة طالبان تمديد أجل هدنة مع الحكومة.

وكان رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف قد تولى السلطة العام الماضي متعهدا بانهاء سنوات من القتال مع متمردي طالبان الباكستانية من خلال مفاوضات سلام، وبدأت المحادثات في فبراير شباط الماضي إلا انها لم تحقق تقدما يذكر. وقتل يوم الثلاثاء ثلاثة اشخاص واصيب 33 آخرون -منهم 12 من رجال الشرطة- في تفجير بمنطقة تشارسادا باقليم خيبر-باختونخوا خلال ساعات الذروة الصباحية. كما قتل ستة اشخاص -منهم خمسة من رجال الشرطة وسائق سيارة اسعاف- في هجوم منفصل وقع مساء الاثنين على دورية للشرطة على مشارف العاصمة الإقليمية بيشاور. واصيب ثلاثة اشخاص آخرون عندما فتح متشددون النار. وقال شفيع الله وهو ضابط كبير بالشرطة إن مجهولين زرعوا قنبلة في دراجة نارية ووضعوها قرب مقر الشرطة في بيشاور. واضاف «انفجرت القنبلة لدى مرور حافلة صغيرة للشرطة في الموقع فيما كانت تنقل 13 من رجال الشرطة لمواقع عملهم. وقتل ثلاثة اشخاص واصيب 33 آخرون. بدا ان حافلة الشرطة كانت الهدف من الهجوم.» وفي 16 من شهر ابريل الجاري اتهمت طالبان الباكستانية رسميا هدنة مدتها 40 يوما قائلة إن القوات الحكومية تواصل إعتقال عناصر الحركة وانها قتلت اكثر من 50 شخصا على صلة بالتمرد.

وإنهارت الجولة الأولى من المفاوضات في فبراير بعد أقل من اسبوع من بدئها عندما فجرت طالبان حافلة تكتظ برجال الشرطة واعدمت 23 رجلا من قوات الامن الحكومية كانت قد إختطفتهم.

وعلى صعيد باكستاني منفصل اطلق الجيش الباكستاني بنجاح امس صاروخا باليستيا «ارض - جو» يصل مداه الى 290 كيلومترا وقادرا على حمل رؤوس نووية